

تصفيير المشكلات!



أي دولة تسعى لأن تكون مشكلاتها الخارجية والداخلية "صفر" وهو أمرٌ صعب للغاية، لكن هذا هو الهدف الرئيس، وتستخدم الدبلوماسية في الخارج والبرلمان والصحافة الحرّة في الداخل كأدوات لمواجهة المشكلات، الأولى بين الدولة والدول والشعوب الأخرى والثاني للإطلاع والمحاسبة والمكاشفة بين الشعب والسلطة.

في الإمارات يحدث عكس ذلك، ففي الخارج تبرع الدولة بصناعة الخصوم: دولٌ، جماعات، شعوب. تزايدت حركة الاحتجاج ضد الدولة خلال الأسبوع الماضي من اليمن حتى كشمير، وهو أمرٌ نادر أن تكسب سياسة خارجية - لدولة ما- كل هذا العدا.

الإماراتيون يرفضون هذه السياسات السيئة التي تسيء لنموذج الإمارات وسياستها في عهد الأباء المؤسسين للدولة التي كانت مثالية للغاية.

في داخل الدولة تظهر السلطات الأمنية (جهاز الأمن) أكثر توحشاً ضد المواطنين والمقيمين من خلال القوانين سيئة السمعة، والاعتقالات والأحكام السياسية في محاربة لحرية الرأي والتعبير. هنا في الإمارات قمع لأبسط الانتقادات، فوسائل التواصل الاجتماعي مراقبة للغاية، والمعتقلون في سجون جهاز الأمن والداخلية يتعرضون لويلات من التعذيب والانتهاكات.

وعلى الرغم من أن الإماراتيون يقترحون من انتخابات "المجلس الوطني الاتحادي" إلا أن الصحافة لم تُقدم تقييماً مستقلاً لدوره في الفترات الماضية وهو على كل حال "برلمان" تنقصه الصلاحيات الدستورية والقانونية إذ يبقى في دوره الاستشاري.

من خلال ما سبق يتبين للقارئ أن "القمع" و"محاربة" الديمقراطية هي أول المرتكزات للسياستين الداخلية والخارجية والتي يتم قيادتها عبر "جهاز أمن الدولة"، وزيادة المشكلات -وليس تصفييرها- هي نتائج القبضة الأمنية المستمرة في الإمارات؛ يقود ذلك إلى فشل "مركزي" في فهم "الأمن القومي الإماراتي" واستخدامه كتكتيك لمهاجمة خصوم بعينهم لكن هذه السياسة تُبعد أقرب الحلفاء للدولة، وتزيد غضب الشعب من السلطات الأمنية إذ يُعتقد أن

السلطات الأمنية تحوّلت من حماية المواطنين إلى محاولة سحق طموحاتهم.